

Distr.: General
9 January 2014
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة الثامنة والخمسون

١٠-٢١ آذار/مارس ٢٠١٤

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية
للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين
والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف
الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام
الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من جمعية المرأة في مناصرة حقوق الإنسان للمرأة - أساليب
جديدة، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

150114 140114 13-60278X (A)



البيان

ترحب جمعية المرأة في مناصرة حقوق الإنسان للمرأة - أساليب جديدة بالموضوع ذي الأولوية للدورة الثامنة والخمسين للجنة وضع المرأة، ”التحديات التي تكتنف تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية بما يحقق مصالح النساء والفتيات، والإنجازات المحرزة في هذا الصدد“.

ونحن نقدر للدول الأعضاء ضغطها النهائي من أجل إدراج الأهداف الإنمائية للألفية باعتبارها مُدخلًا هامًا لخطة التنمية المقبلة لما بعد عام ٢٠١٥ في الوثيقة الختامية للاجتماع الخاص المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ لمتابعة الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. غير أننا نشعر بالقلق لأنه بدون منظور شامل وإرادة سياسية لإحداث تغيير تحولي في النماذج القائمة للتنمية المستدامة، واللازمة لضمان خطة تنمية عالمية حقاً في الجنوب والشمال على حد سواء، فإنه لن تتحقق خطة تنمية مستدامة حقاً لما بعد عام ٢٠١٥.

ونود أن نسترعي اهتمام اللجنة إلى أربعة مطالب ونقاط رئيسية:

(أ) **المساواة بين الجنسين.** نحن قلقون لأن المصطلحات من قبيل ”تمكين النساء والفتيات“ تعد غامضة للغاية، ونطالب بالاستعاضة عنها في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بعبارة ”هدف قائم بذاته عن المساواة بين الجنسين“، وهي عبارة ستشمل القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛

(ب) **المساواة بين الجنسين كموضوع شامل طوال خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.** نحن نحث اللجنة على أن تطالب بإدراج ”المساواة بين الجنسين“ باعتبارها موضوعاً شاملاً من مواضيع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. فأفقر سكان العالم غالبيتهم من النساء والفتيات. ويقدر أن المرأة تشكل ثلثي السكان البالغ عددهم ١,٤ بليون نسبة والذين يعيشون حالياً في فقر مدقع، وتمثل ٦٠ في المائة من الفقراء العاملين في العالم والبالغ عددهم ٥٧٢ مليوناً. ففجوة العمالة بين الجنسين متفشية للغاية في جميع البلدان تقريباً. وتكمن الأسباب الجذرية لتأنيث الفقر في الأنماط الأبوية المتغلغلة للتمييز، الأمر الذي يتسبب في حصول المرأة على أجر أقل، وحيازتها للملكية أقل، وتضائل فرصها في الحصول على التعليم والخدمات الصحية، وتعرضها بدرجة أكبر لمصاعب الفقر والتدهور البيئي. وبناءً على اعتراف البنك الدولي ونقابات العمال وكثير من المؤسسات الاقتصادية الأخرى، فإن سد الفجوة بين الجنسين في العمل سيسهم بدرجة كبيرة في تخفيض الفقر وزيادة الدخل الوطني. ونحن ندعو للجنة أيضاً إلى المطالبة بإحداث تحول في السلطة الاقتصادية، والفرص، والاستحقاقات لصالح الفقراء والمهمشين، وخاصة النساء والفتيات؛

(ج) **الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية.** نحن نطالب بإدراج تعميم فرص الحصول على الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، وهذا يشمل، ضمن ما يشمل، الحصول على الإجهاض المأمون دون أي قيود، وخاصة في حالات العنف الجنسي، بما في ذلك الاغتصاب والاعتداء الجنسي داخل الأسرة؛ وتنقيح قوانين الإجهاض، عند الضرورة، والتي تحرم النساء والفتيات من الحصول على خدمات الإجهاض المأمون؛ والحصول على الوسائل العاجلة لمنع الحمل، وتوفير وسائل منع الحمل بالحقن للنساء المهمشات، دون المطالبة بموافقة الزوج أو الآباء؛ وخدمات عامة وشاملة للصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك وسائل منع الحمل، ورعاية الأمومة، والوقاية والعلاج من الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية؛ وحماية حق المراهقين والشباب في التربية الجنسية الشاملة النظامية وغير النظامية لتمكينهم من السيطرة على صحتهم الجنسية والإنجابية، واتخاذ القرارات بحرية ومسؤولية في مثل هذه الأمور؛

(د) **المرأة، والسلام، والأمن، والتنمية المستدامة.** نحن نحث جميع الدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة على الاعتراف بالعلاقة التي لا تنفصم بين المساواة بين الجنسين، والسلام، والأمن، والتنمية المستدامة، وأهميتها في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.